

# نشرة صندوق النقد الدولي

الشرق الأوسط

## المملكة العربية السعودية: إدارة الثروة النفطية

بقلم كلاوس إندرز وأورال ويليمز

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي

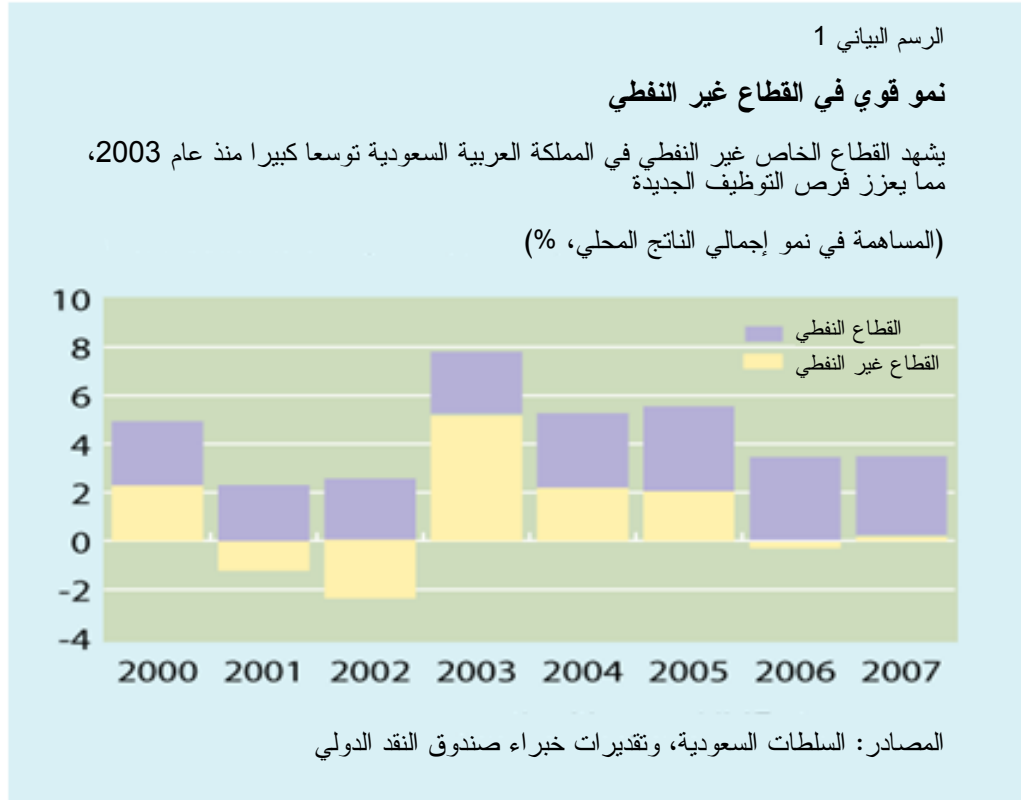
19 سبتمبر 2008

- طفرة الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية أثمرت فوائض مالية وخارجية كبيرة
- ظهر التضخم ليصبح بمثابة تحدٍّ أمام السياسات
- ينبغي إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية بغية إعطاء دفعة لزيادة الوظائف الجديدة وتنويع الاقتصاد

تشهد المملكة العربية السعودية نمواً قوياً يرجع الفضل فيه إلى ارتفاع أسعار النفط وقوة استثمارات القطاع الخاص. ولكن طفرة الإيرادات النفطية تتطوي على تحديات معقدة أيضاً، بما في ذلك كيفية اقتسام الثروة المتأتية من موارد النفط غير المتجددة مع الأجيال القادمة.

فقد حققت المملكة العربية السعودية نمواً قوياً منذ طفرة النفط الأخيرة التي بدأت في عام 2003. وبلغ متوسط النمو الاقتصادي 4.3% في الفترة 2003-2007، مدفوعاً بتوسع سريع ومستمر في القطاع الخاص غير النفطي (لا سيما الخدمات المالية والتشييد).

وكان متوسط النمو في القطاع الخاص غير النفطي 5.4% في الفترة 2003-2007 (أنظر الرسم البياني)، مما حقق زيادة هائلة في الوظائف الجديدة، وهو ما شمل العمالة الأجنبية التي ينتمي معظمها إلى البلدان منخفضة الدخل في المنطقة وفي آسيا والتي أرسلت تحويلات إلى بلدانها الأم بمقدار 15 مليار دولار أمريكي في عام 2007. غير أن معدل البطالة بين الشباب لا يزال مرتفعاً، مما يعكس عدم اتساق المهارات مع متطلبات السوق وارتفاع أجر القبول الذي تتقاضاه العمالة.



### دور النفط الأساسي

تواصل المملكة العربية السعودية القيام بدور أساسي في استقرار سوق النفط الدولية، حيث تشكل احتياطياتها النفطية 22% من الاحتياطيات العالمية وتسهم بنحو ثلثي الطاقة الإنتاجية الفائضة على مستوى العالم (2 مليون برميل/يوم).

وسوف تؤدي الاستثمارات البالغة حوالي 90 مليار دولار أمريكي على مدار السنوات القليلة القادمة إلى إعطاء دفعة لإنتاج النفط الخام ليبلغ 12.5 مليون برميل/يوم بحلول عام 2009 وكذلك إلى زيادة الطاقة التكريرية. وبعد استضافة قمة شارك فيها خبراء الصناعة النفطية وممثلوها من البلدان المنتجة والمستهلكة في يونيو 2008، قررت السلطات السعودية زيادة إنتاج النفط إلى 9.7 مليون برميل/يوم في يوليو 2008 لاحتواء التقلب السائد في أسواق النفط العالمية.

## تحديات معقدة

جلبت طفرة الإيرادات النفطية مجموعة من التحديات المعقدة. فمن ناحية، تواجه المملكة احتياجات تطويرية في مجالي البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وقد تم بالفعل تعزيز الإنفاق من المالية العامة في السنوات الأخيرة لتحسين مستوى التعليم والنقل والإسكان وغيرها من جوانب البنية التحتية (ومعظمها يدار عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص). وأثمر ذلك زيادة في الواردات، كما ساعد على احتواء الاختلالات العالمية وفقا لخطط السياسات التي طُرحت للنقاش في جولة المشاورات متعددة الأطراف المعنية بالاختلالات العالمية.

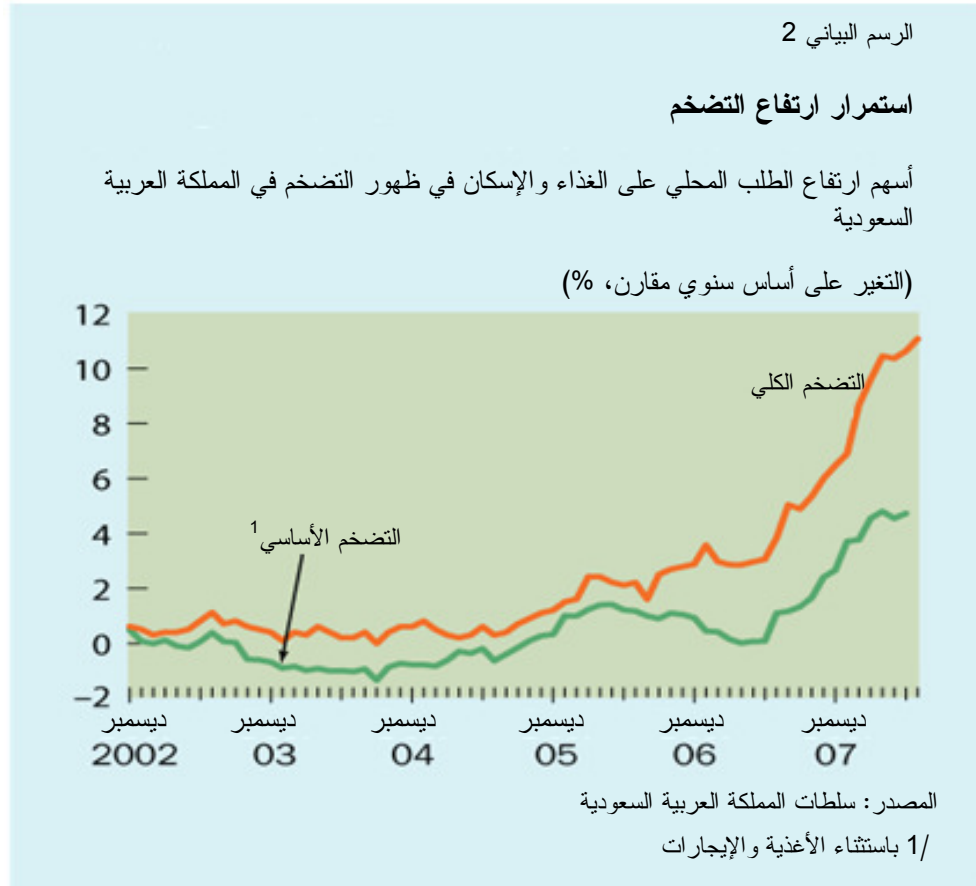
ومن ناحية أخرى، نظرا لكون النفط موردا غير متجدد، ينبغي الاحتفاظ بجانب من الثروة النفطية للأجيال القادمة عن طريق مراكمة الأصول المالية الخارجية – أي فائض الحساب الجاري. ويجري بالفعل استخدام جانب كبير من الإيرادات النفطية في مراكمة الأصول الأجنبية الصافية لدى البنك المركزي، وهي التي بلغت 301 مليار دولار أمريكي في نهاية 2007 (ما يعادل 19 شهرا من الواردات)، وكذلك في الصناديق الحكومية للتقاعد والاستثمارات. وتتيح هذه الاحتياطات هامش أمان أيضا تحسبا للتطورات المعاكسة في أسعار النفط.

## عودة التضخم

بعد عدة أعوام من معدلات التضخم شديدة الانخفاض، عاد التضخم إلى الارتفاع في الآونة الأخيرة ليصبح من التحديات الكبرى على المدى القصير، مثلما هو الحال في بقية بلدان المنطقة، وليتسارع مسجلا أعلى المعدلات على مدار الثلاثين عاما الماضية، وهو 11.1% على أساس التغير السنوي المقارن في يوليو 2008 (أنظر الرسم البياني).

وتمثلت أهم العوامل في ضغوط الطلب المحلي الناشئة عن ارتفاع الدخل والثروة، وقيود الطلب (في قطاع الإسكان)، والتضخم المستورد (الغذاء). ونظرا لربط العملة بالدولار، فقد ظلت المملكة تستورد موقف السياسة النقدية التيسيري أيضا منذ منتصف عام 2007، مما زاد من اشتعال التضخم.

ولا تزال السلطات ملتزمة بنظام ربط العملة الذي يواصل أداءه الناجح منذ عدة عقود كركيزة اسمية، حيث تم مجددا في عام 2003 تأكيد فعالية هذا النظام كخطوة نحو إقامة الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.



ومع التزام السياسة النقدية بالدولار كعملة ترتبط بها العملة الوطنية، لا تزال سياسة المالية العامة هي أهم أداة لإدارة الطلب – ولكن السلطات تواجه اختيارات صعبة بين تقييد الإنفاق لكبح التضخم وزيادة المصروفات الرأسمالية لمعالجة اختناقات البنية التحتية التي تدفع التضخم على جانب العرض.

وتسعى السلطات إلى التكيف مع تأثير التضخم عن طريق عدة تدابير هيكلية، بما في ذلك إقرار قانون للرهن العقاري لتيسير أنشطة إقامة المساكن، وزيادة الأجور بنسبة 15% على مدار ثلاث سنوات، وتوفير الدعم على الغذاء، وتخفيض رسوم الاستيراد، والتنازل عن عدة رسوم إدارية.

ولكبح النمو الائتماني، قام البنك المركزي بزيادة الاحتياطات الإلزامية على أربع خطوات عن طريق 600 نقطة أساس تراكمية وأصدر أدونا لامتصاص السيولة. ومن المتوقع أن ينحسر التضخم تدريجياً بدءاً من أواخر 2008 مع تراجع أسعار السلع الأولية العالمية، وزيادة قوة السياسة النقدية في الولايات المتحدة، والتغلب على اختناقات العرض، عند بدء تشغيل البنية التحتية واستثمارات المساكن.

## تعزير المكاسب الأخيرة

لا تزال آفاق المدى المتوسط في المملكة إيجابية للغاية، مع الحفاظ على النمو عن طريق الاستثمارات القوية في القطاع الخاص والإنفاق الحكومي على البنية التحتية الأساسية. ونظرا لارتفاع أسعار النفط، يُتوقع أن يستمر تحقيق فوائض المالية العامة والفوائض الخارجية. وحتى إذا تراجعت أسعار النفط، فلا يرجح أن يؤدي ذلك إلى تعريض الاستقرار الاقتصادي الكلي للخطر – فسعر النفط الذي من شأنه موازنة الحساب الجاري في عام 2013 هو 70 دولارا تقريبا للبرميل. ومع ذلك، يمكن زيادة تعزير إطار المالية العامة عن طريق إرساء الموازنات العامة على إطار متوسط الأجل وإدارة الثروة النفطية من منظور صريح طويل الأجل يهتم بتوزيع الموارد بين الأجيال.

ويدرك صانعو السياسات منذ وقت طويل مدى أهمية الإصلاحات الهيكلية في إعطاء دفعة لتوظيف العمالة وتنويع الاقتصاد، وهو ما زادت عليه الآن ضرورة معالجة قيود العرض التي تسهم في التضخم. ونتيجة للإصلاحات الهيكلية الشاملة التي أُجريت بالفعل، صنفت المملكة العربية السعودية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولية في المرتبة الأولى بين البلدان العربية طوال ثلاث سنوات متعاقبة وفي المرتبة الثالثة والعشرين على مستوى العالم في عام 2008.

ولكن تعزير هذه المكاسب وزيادة تنويع الاقتصاد يتطلبان من السلطات تنفيذًا قويا لإصلاحات الجيل الثاني المخططة والتي تكتسب أهمية حاسمة في تنمية القطاع الخاص وزيادة الوظائف الجديدة، ومن أبرزها التحسينات المزمعة في قطاع التعليم، وعميق القطاع المالي، وإنفاذ العقود، وتحديث النظام القانوني.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: [imfsurvey@imf.org](mailto:imfsurvey@imf.org).

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

[www.imf.org/imfsurvey](http://www.imf.org/imfsurvey).